

أثر السياستين النقدية والمالية على التضخم - دراسة تطبيقية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2015)

مكيد علي

أستاذ التعليم العالي، جامعة يحيى فارس بالمدينة - الجزائر

mekid_a@yahoo.fr

عشيط علاء الدين

طالب دكتوراه، جامعة يحيى فارس بالمدينة - الجزائر

achite.aladin@gmail.com

الملخص:

لقد أولى الكثير من المفكرين والمختصين اهتماما بالغا بالبحث في أسباب ظاهرة التضخم وطرق علاجها، وذلك لما يترتب عنها من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية. تهدف هذه الدراسة إلى البحث في دور السياستين النقدية والمالية في التحكم في آثار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015). كمحاولة لبناء نموذج قياسي قمنا بداية بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة اختباري ADF و PP، ووجدنا أن جميع سلاسل المتغيرات تستقر عند الفرق الأول $I(1)$ ، وقد بين اختبار التكامل المشترك بواسطة منهجية ARDL أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن أثر السياسة المالية على التضخم من خلال قيد الموازنة أكبر من فعالية السياسة النقدية والتي انحصرت دورها في أثر سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير، ويمكن تفسير ذلك بأن التضخم في الجزائر ليس تضخما نقديا وإنما يرجع لأسباب هيكلية وخارجية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسات النقدية والمالية، منهجية ARDL، الجزائر.

مقدمة

تعاني مجمل الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية من مجموعة من المشاكل التي تعرقل تحقيق مستوى مقبول من النمو والرفاهية الاقتصادية، ومن أبرز هذه المشاكل نجد عنصر التضخم، حيث يشكل الإرتفاع في المستوى العام للأسعار خطرا كبيرا على الاستقرار الاقتصادي، لكن يختلف تأثيره من اقتصاد إلى آخر وذلك حسب قوة ومتانة القاعدة الاقتصادية في البلد، وبالتالي نجد أن الأثر يكون جليا أكثر في الدول النامية.

لقد اعتمدت الكثير من الدول استقرار الأسعار كأحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية وذلك من خلال سياسة استهداف التضخم، حيث كانت ناجحة في معظم الدول واستطاعت تحقيق المستوى المرغوب للتضخم، إلا أن الإشكال يكمن في نجاعة الأدوات المستخدمة وقدرتها على المحافظة على هذا

الاستقرار للمدى الطويل، وذلك في ظل تناقض الأهداف النهائية للسياسة النقدية كتخفيض معدل التضخم وزيادة النمو الاقتصادي، مما يخلق حالة من الارتباك لدى السلطات النقدية. تشهد الجزائر كغيرها من الدول النامية اضطرابات متكررة في المستوى العام للأسعار، ويحدث ذلك خاصة في ظل ارتفاع الموارد المالية للدولة والناجئة عن انتعاش أسواق النفط وارتفاع أسعاره، وما يصاحبه عادة من سياسات مالية ونقدية توسعية، مما يؤثر سلبا على مستوى التضخم المسجل، الشيء الذي تكون له آثار سلبية على مجمل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد البلد، وهذا ما يمكن تجنبه من خلال ترشيد سياساتها الاقتصادية خاصة النقدية منها والمالية للدفع بمعدل التضخم للمستوى المطلوب.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياستين النقدية والمالية على تحجيم مستوى التضخم في الاقتصاد الجزائري؟

تستند الدراسة المقترحة إلى فرضية مفادها أن هناك أثرا للسياستين النقدية والمالية في محاربة التضخم، ولدراسة ذلك والإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور كالتالي:

المحور الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي وسبل مكافحته؛

المحور الثاني: تحليل البيانات ومنهجية الدراسة؛

المحور الثالث: نتائج القياس.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال الموضوع الذي تعالجه وهو دراسة ظاهرة التضخم وسبل معالجة مفرزاتها السلبية، وذلك بالاعتماد على الدمج بين أثر السياستين النقدية والمالية تحليلا وقياسا، وذلك حسب الفكر الاقتصادي المعاصر.

المحور الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي وسبل مكافحته

يتمثل التضخم في الإرتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن في بلد معين، وبالتالي فإن التضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار واستمرارية هذا الإرتفاع، أي أنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي⁽¹⁾.

1. النظريات المفسرة للتضخم:

1.1. التضخم في الفكر الكلاسيكي:

تعتبر نظرية كمية النقود النظرية الأساسية التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيك لتفسير الظواهر الاقتصادية وبشكل أساسي المستوى العام للأسعار، ومن ذلك فقد اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيسي

للتضخم يرجع إلى الزيادة في كمية النقد المتداول، ومن أهم الافتراضات التي اعتمدها هذه النظرية في تفسيرها وتحليلها للظواهر التضخمية نذكر ما يلي⁽²⁾:

✓ ترجع التغيرات الحاصلة في الأسعار إلى التغيرات الطارئة في كمية النقد المتداول وبنفس النسبة؛

✓ تتناسب كمية النقود طرديا مع الأسعار، وتتناسب عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها؛

✓ تتناسب كمية النقود طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض عليها؛

✓ افتراض حالي التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وطلب النقود لأغراض التبادل فقط؛

✓ يعتبر العامل الرئيسي المؤثر في مستوى الأسعار هو كمية النقود، أما سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات فتعتبران عناصر ثابتة ليس لها أي تأثير على حركات الأسعار خاصة في الأمدين القصير والمتوسط.

لقد اعتمد الكلاسيك في تحليل التضخم على معادلة التبادل لـ "فيشر" والتي تقرر أن قيمة النقود تتحدد وفقا للعرض والطلب عليها وبذلك قد تم اعتبارها كسلعة مثل بقية السلع، وتأخذ هذه المعادلة

الصيغة التالية: $M.V = P.T$

حيث تمثل M كمية النقود، V سرعة التداول، P المستوى العام للأسعار، و T حجم المبادلات. توضح صيغة فيشر العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد تم إدخال تعديلات على هذه الصيغة من قبل "ألفريد مارشال" ورواد مدرسة "كامبردج" وذلك بإحلال الطلب على النقود مكان سرعة دورانها والنتائج القومي الحقيقي بدلا من حجم المعاملات، وأصبحت الصيغة كالتالي:

$$M = K.Y = K.P.T$$

حيث تمثل Y - الناتج القومي الحقيقي و K - نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لغرض المعاملات.

مما سبق يتضح أن معادلة التبادل تقرر أن استقرار الأسعار يرتبط بسرعة التداول وكذا مستوى الإنفاق، بينما تقرر معادلة "كامبردج" أن استقرار الأسعار يرتبط بالنسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المبادلات.

2.1. التضخم في الفكر الكيتزي:

وجه الاقتصاديون الكيتزيون انتقادات جوهرية لتفسير الكلاسيكيين للتضخم على أنه نتاج للزيادة في عرض النقود، حيث ركّز التحليل الكيتزي على إمكانية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج، باعتبار إمكانية وجود حالة عدم تشغيل كامل للموارد. ويرى رواد هذه المدرسة أنه لا بد من الحد من التوسع في الإنفاق النقدي في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل، حيث تنعكس زيادة

عرض النقود في شكل زيادات متتالية في الأسعار دون أن تكون مقرونة بزيادة حقيقية في الإنتاج، كما أكدوا أن مستوى الأسعار يعتمد أيضا على العادات النقدية السائدة والسياسات الاقتصادية الحكومة، وبالتالي فإن التضخم يتحدد من خلال ثلاث عوامل هي⁽³⁾:

أ. فوائض الطلب الكلي الإيجابية: وتعكس فائض الطلب الكلي على العرض الكلي؛

ب. فوائض العرض الكلي السلبية: وتعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع؛

ت. مستويات العمالة والتشغيل: وتعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان الاقتصاد يقترب من حالة التشغيل الكامل.

3.1. التضخم عند المدرسة النقدية:

تعتبر المدرسة النقدية بقيادة "فريدمان" أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، وهي تقترب كثيرا من تحليل المدرسة الكلاسيكية للظاهرة، حيث يعود السبب الرئيسي إلى الفائض في المعروض النقدي وما يعقبه من زيادة في الدخل دون أن يقرن ذلك بزيادة في المعروض السلعي وذلك ما يسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن الحلول المعتمدة حسب هذه المدرسة حلول نقدية صرفة كالحذ من التوسع في الإصدار النقدي وامتصاص فائض النقد المتداول في السوق.

4.1. تحليل المدرسة العينية للتضخم:

تذهب المدرسة العينية في تفسيرها للتضخم على أنه ظاهرة هيكلية اقتصادية وليست ظاهرة نقدية بحتة، حيث أنه لا تكون دائما ناتجا للزيادة في كمية النقد المتداول، يرى رواد هذه المدرسة أن ارتفاعات الأسعار التضخمية قد يرجع إلى أسباب تتعلق بالبنيان الإنتاجي في النشاط الاقتصادي، فبالنسبة للدول المتقدمة فإن الارتفاعات التضخمية في الأسعار تفسر بفائض الطلب الكلي النقدي عن فائض العرض الكلي السلعي وذلك عند تحقق التشغيل الكامل في النشاط الاقتصادي، أما بالنسبة للاقتصادات النامية فيتعلق الأمر بجمود الإنتاج إضافة إلى عدم تمتعها بالمرونة اللازمة لاستيعاب المعروض النقدي المتزايد، وبالتالي فإن السبب لا يعود للتوسع في الإصدار النقدي وإنما لضعف وانخفاض الكفاية الإنتاجية لدرجة لا تتلاءم مع معدلات التوسع النقدي والسكاني في الاقتصادات النامية⁽⁴⁾، ومن خلال ما سبق نجد أن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار يرجع إلى قصور العرض السلعي وليس إلى فائض العرض النقدي، ونجد أن هذا المشكل يتجلى أكثر في الاقتصادات النامية باعتبار ضعف جهازها الإنتاجي وبالتالي انخفاض درجة المرونة أو الاستجابة في جانب العرض السلعي،

أما بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي يتمتع جهازها الإنتاجي بالكفاءة فقد يرجع السبب في التضخم إلى عوامل نقدية كزيادة المعروض النقدي.

2. سبل مكافحة التضخم:

إن تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي وضمان استمرارية نموه يستوجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلك نظرا لتكامل تأثيرهما على مفرزات الدورة الاقتصادية، ورغم أن التضخم يعد ظاهرة نقدية حسب معظم النظريات الاقتصادية فإن عجز الموازنة (التمويل التعويضي) يعد هو أيضا من أهم مسببات التضخم خصوصا في الأجل الطويل، وفيما يلي سنستعرض أهم السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم.

1.2. السياسات النقدية في مواجهة التضخم:

تسند مهمة وضع وتنفيذ السياسة النقدية إلى البنوك المركزية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في مكافحة التضخم على جملة من الأدوات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ. تخفيض سعر إعادة الخصم: يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم أداة استخدمتها البنوك المركزية، ويتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف زيادة السيولة لديها. يقوم البنك المركزي في حالة نسب التضخم المرتفعة بالرفع من معدل إعادة الخصم، وذلك بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف وبالتالي التقليل من حجم السيولة المتداولة، إلا أن هذه الأداة لم تعد معتمدة لدى أغلب البنوك المركزية نظرا لأن نجاحها يرتبط بتوفر أسواق نقدية متطورة وتم الإعتماد على أدوات أخرى، فمثلا في الجزائر تم تثبيت سعر إعادة الخصم عند معدل 4% وذلك منذ سنة 2004؛

ب. سياسة السوق المفتوحة: تتمثل في قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية. يختلف الآجال وخصوصا القصيرة الأجل، وذلك بغرض التحكم في عرض النقد وحجم الائتمان، ويرتبط نجاح هذه الأداة بوجود سوق مالية ونقدية متطورة⁽⁵⁾، وهذا ما تفتقر إليه أغلب البلدان النامية. يقوم البنك المركزي في حالة معدلات التضخم المرتفعة بعرض الأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي بحوزته للبيع، وذلك بهدف امتصاص السيولة الزائدة في السوق والتقليل من حجم النقد المتداول وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار؛

ج. سياسة الإحتياطي الإجباري (القانوني): يتمثل في الجزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويقوم هذا الأخير بتحديد هذه النسبة بناء على الأوضاع الاقتصادية السائدة، ففي حالة معدلات التضخم المرتفعة يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الإحتياطي

الإجباري، وذلك ما يعني امتصاص السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي التخفيض من قدرتها الائتمانية، مما يؤثر سلبا على حجم النقد المتداول في السوق.

لقد اتجهت بعض الدول خلال السنوات القليلة الماضية إلى انتهاج سياسة نقدية غير تقليدية فيما يعرف بسياسة التيسير الكمي لغرض الخروج من حالات الركود وتحفيز معدلات النمو، وذلك من خلال شراء البنك المركزي للأصول والسندات الحكومية أو التجارية، وهذا ما يؤدي على ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات بالإضافة إلى زيادة مستوى الاستهلاك، إلا أن هذا الإجراء له عدة آثار جانبية على غرار انخفاض قيمة العملة وارتفاع مستوى الأسعار (رغم أن هذا الأخير يعد هدفا للسياسة في الدول المتقدمة)، وقد أتت هذه السياسة بنتائج إيجابية نسبيا في الدول التي طبقتها على غرار الولايات المتحدة واليابان، لكن يرى بعض الاقتصاديين أنها مجرد حل مؤقت وأن تكرار هذه العملية لا يكون مجديا.

إن اتجاه الجزائر في الآونة الأخيرة إلى الاقتراض من البنك المركزي في إطار التمويل غير التقليدي لسد عجز الميزانية، وذلك في ظل الصعوبات المالية التي تواجهها نتيجة لانخفاض أسعار النفط، جعل العديد من المتخصصين يحذرون من الارتفاع الحاد لمستوى التضخم في الجزائر رغم تطمينات الحكومة بأن هذه العملية موجهة لتمويل الاستثمار فقط دون الاستهلاك، إلا أن الإشكال المطروح يتمحور حول بنية الاقتصاد الجزائري ومؤسساته المالية والنقدية، حيث أن فعالية السياسة النقدية مرهونة بمدى تطور وحدثة الأجهزة المالية والنقدية، لكن بالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية نجد أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ويمكن ملاحظة أنه فور ارتفاع الإعلان عن هذه السياسة انخفض سعر صرف الدينار إلى مستويات غير مسبقة، كما نجد أن معدل التضخم يصل إلى مستوى 8% في حين أنه كان من المتوقع أن لا يتعدى نسبة 4%، وأمام الانخفاض المستمر لقيمة العملة فإنه ينقص الميل إلى الادخار، وهذا ما يعني ارتفاع مستوى التضخم نتيجة لارتفاع الميل إلى الاستهلاك.

2.2. السياسات المالية في مواجهة التضخم:

تتمثل السياسة المالية في الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في تخطيط كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، وذلك بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف معينة، وتكمن مشاركة السياسة المالية للسياسة النقدية في مكافحة التضخم في قيد الموازنة الحكومية، حيث يعد عجز الموازنة من أهم محددات التضخم في الأجل الطويل، ويعد عجز الموازنة سمة بارزة للدول النامية، ويرجع ذلك لانخفاض مستوى مصادر التمويل العمومي (نتيجة لتدني مستوى تطور القطاع العام) ، ضعف مساهمة قطاع الأعمال كمصدر تمويل النشاط الاقتصادي إما بسبب ضعف مستوى تطوره أو بسبب التهرب

الضريبي بالإضافة الى عدم ترشيد النفقات العمومية. يمكن إبراز أهم أدوات السياسة المالية في مكافحة التضخم كالتالي:

- أ. ترشيد النفقات العامة: تلجأ الدولة في حالة معدلات التضخم المرتفعة إلى تقليص النفقات العامة خاصة الاستهلاكية منها وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستهلاك أي انخفاض الطلب الكلي مما يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الانخفاض؛
- ب. الزيادة في حجم الضرائب: تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، بالإضافة إلى أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة بالرفع من نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما يعني انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي؛
- ج. سياسة الدين العام: يعتبر أيضا من أهم الإيرادات العامة، حيث يتم اللجوء إليه في حالة عجز الضرائب على تغطية النفقات العامة، وفي حالة اعتماده فإنه يهدف أيضا إلى سحب فائض السيولة في السوق مما يعني انخفاض الطلب وعلاج الزيادة في المستوى العام للأسعار.
- د. الإعانات والتحويلات: تعتبر الإعانات والتحويلات من أهم مصادر تدعيم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة، ويؤدي خفض مستوى الإعانات والتحويلات في أوقات التضخم إلى الحد من القوة الشرائية وبالتالي إلى المساهمة في كبح التضخم.

المحور الثاني: تحليل البيانات ومنهجية الدراسة

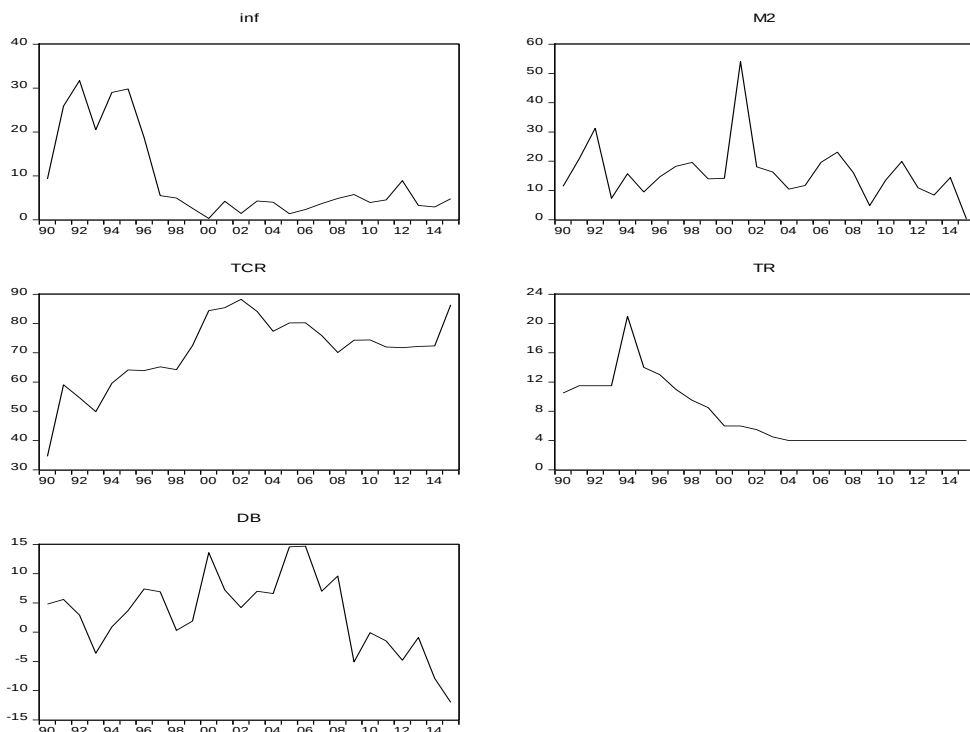
1. تحليل البيانات:

نقوم بتحديد متغيرات الدراسة وفقا للنظرية الاقتصادية، أي أننا نقوم ببناء نموذج قياسي اقتصادي يضم معدل التضخم كمتغير تابع وكل من سعر الصرف الحقيقي، سعر إعادة الخصم، الكتلة النقدية وعجز/فائض الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) كمتغيرات مستقلة، وبالنسبة لرموز المتغيرات ومصادر البيانات فقد كانت كالتالي:

- رمز معدل التضخم (INF)، مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي (IMF)؛
- رمز سعر الصرف الحقيقي (TCr)، مصدر البيانات: البنك الدولي؛
- رمز سعر إعادة الخصم (TR)، مصدر البيانات: بنك الجزائر؛
- رمز الكتلة النقدية (نسبة النمو السنوية) (M2)، مصدر البيانات: البنك الدولي؛
- رمز عجز/فائض الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (DB)، مصدر البيانات: بنك الجزائر.

يتمثل الحيز الجغرافي للدراسة في الجزائر، أما فترة الدراسة فتمتد للفترة (1990-2015)، وقد تم اختيار هذه الفترة تبعا للمعطيات المتوفرة بحيث تتوقف معظم المعطيات عند السنة المذكورة. وفيما يلي سنقوم بعرض المنحنيات التي تبين تطور متغيرات الدراسة إضافة إلى بعض البيانات الوصفية:

الشكل (1): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 9.5".

يبين الشكل (1) تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2015)، حيث يظهر أن معدل التضخم بقي في تذبذب مستمر خلال فترة الدراسة وقد سجل أعلى مستويات له خلال فترة التسعينات، وذلك بسبب الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق وما نتج عنه من تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني، وكذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية الحرجة وقلة عرض المنتجات نتاجا للأوضاع الأمنية السائدة وضائقة مصادر التمويل لينخفض بعد ذلك في أواخر التسعينات إلى غاية نهاية فترة الدراسة ويحقق مستويات معقولة بتذبذبات طفيفة عدا سنة 2012، حيث سجل مستوى مرتفع نسبيا يصل

قراءة 9% بسبب انتعاش سوق النفط وتحقيق مستويات مرتفعة من الأسعار. أما بالنسبة للمعروض النقدي فقد سجل ارتفاعا متواصلا دون تحقيق أي انخفاض، وسجلت نسبة نموه تذبذبات خلال فترة الدراسة وكانت أعلى نسبة نمو سنة 2001 تصل إلى 54%، ويمكن إرجاع ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية ونجاح المرحلة الانتقالية والإصلاحات التي تبنتها السلطات الاقتصادية خلال فترة التسعينات، وفيما يخص سعر الصرف الحقيقي فنجد أنه قد حقق ارتفاعا إلى غاية سنة 2003 لينخفض بنسبة ضئيلة بعد ذلك ويبقى في تذبذبات بسيطة ليعاود الإرتفاع سنة 2015 ويعكس ذلك درجة تبعية اقتصاديات الدول النامية وتأثرها القوي بتذبذبات الاقتصاد العالمي وخاصة سوق النفط التي تمثل أسعاره المصدر الأساسي للمداخيل من العملة الصعبة بالنسبة لهذه الدول. وعند الانتقال لسعر إعادة الخصم فنجد أنه قد طرأت عليه تغيرات بسيطة جدا إلى غاية سنة 1994 حيث حقق أعلى مستوى قدر بـ 21%، ويمكن إيعاز ذلك إلى محاولة السلطات النقدية كبح التضخم الذي حقق أعلى مستوياته خلال تلك الفترة ليعاود بعد ذلك الانخفاض ويستقر عند مستوى 4% ابتداء من سنة 2004 إلى غاية نهاية فترة الدراسة. بالنسبة لفائض/عجز الموازنة فنجد أنه في تذبذب مستمر خلال فترة الدراسة أين سجل عجزا خلال سنة 1993 ليتحسن الوضع بعد ذلك ويستمر في تسجيل فائض إلى غاية سنة 2010 أين سجل عجزا بقي مستمرا إلى غاية نهاية فترة الدراسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما أعقبها من أزمات اقتصادية وكذا توسع الدولة في المشاريع الاستثمارية والإصلاحية.

2. منهجية الدراسة:

1.2. إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تتمثل السلسلة الزمنية المستقرة في السلسلة التي لا يتغير المستوى المتوسط فيها لفترة طويلة نسبيا من الزمن، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام إذا تحققت الشروط التالية⁽⁶⁾:

$$\begin{aligned} E(X_t) &= m & \forall t \in T \\ V(X_t) &= \sigma^2 & \forall t \in T \\ \text{Cov}(X_t, X_s) &= \gamma[|t - s|] \forall t \in T, \forall s \in T, t \neq s \end{aligned}$$

أ. إختبار ديكي فولر المطور (ADF):

يقوم إختبار (ADF) على تقدير ثلاث نماذج من الشكل (AR(p)، وقد قام (Dickey- Fuller) في هذا الإختبار بمراعاة حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة. ويقوم هذا الإختبار على تقدير النماذج التالية⁽⁷⁾:

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} - \sum_{j=1}^P \lambda_j \Delta Y_{t-j} + u_t \quad (1)$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c - \sum_{j=1}^P \lambda_j \Delta Y_{t-j} + u_t \quad (2)$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + bt - \sum_{j=1}^P \lambda_j \Delta Y_{t-j} + u_t \quad (3)$$

ب. اختبار فيليب-بيرون (PP)⁽⁸⁾:

يقوم هذا الاختبار على تقدير نفس نماذج اختبار ديكي-فولر البسيط (بدون إضافة حدود فرق مبطنة)، وتكون عملية التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS). يختلف هذا الاختبار عن اختبار ديكي-فولر (DF) في طريقة معالجة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث يعتمد اختبار ديكي-فولر على عملية تصحيح معلمية وذلك بإضافة عدد معين من الفروق المبطنة للمتغير، بينما يعتمد اختبار (PP) على عملية تصحيح غير معلمية لحالة عدم ثبات التباين وحالة وجود ارتباط ذاتي، ويتم تقدير التباين (ويسمى بالتباين طويل الأجل) وفق العلاقة التالية:

$$\hat{\sigma}_{nl}^2 = n^{-1} \sum_{t=1}^n \hat{u}_t^2 + 2N^{-1} \sum_{s=1}^l w_{sl} \sum_{t=s+1}^n \hat{u}_t \hat{u}_{t-s} \quad (4)$$

حيث: $w_{sl} = 1 - s/(l+1)$

l : تمثل عامل الإبطاء (Newey-West truncation). ويمكن تقديرها وفقاً للعلاقة التالية⁽⁹⁾:

$$l \approx 4(n/100)^{2/9}$$

وتأخذ إحصائية (PP) العلاقة التالية:

$$t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}} \quad (5)$$

حيث: $k = \hat{\sigma}^2 / \hat{\sigma}_{nl}^2$

2.2. التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

:(ARDL)

إن الاختبارات التقليدية للتكامل المشترك كاختبار Engle-Granger (1987)⁽¹⁰⁾ الذي يستخدم في النماذج المكونة من متغيرين فقط (متغير تابع والآخر مستقل)، واختبار Johansen

(1988)⁽¹¹⁾ للنماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين فأكثر)، يتيح اختبار التكامل المشترك للسلاسل المتكاملة من نفس الدرجة فقط، لذلك قام Pesaran et al (2001)⁽¹²⁾ بتطوير منهجية يمكن من خلالها اختبار وجود تكامل مشترك بغض النظر عن درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سواء كانت $I(0)$ أو $I(1)$ أو مزيجاً بينهما بشرط أن لا تتعدى الدرجة الأولى، أي أنه من غير الممكن تطبيق هذه المنهجية في حال وجود سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$. كما تتمتع هذه الطريقة بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بطرق اختبار التكامل المشترك التقليدية، كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعلومات في المدى الطويل⁽¹³⁾، ويمكن كتابة نموذج $ARDL(p,q)$ على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \phi(L)y_t \\ = c + \theta(L)x_t \\ + u_t \end{aligned} \quad (6)$$

$$y_t = c + \phi_1 y_{t-1} + \dots + \phi_p y_{t-p} + \theta_0 x_t + \theta_1 x_{t-1} + \dots + \theta_q x_{t-q} + u_t \quad (7)$$

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج $ARDL$ ينبغي القيام بالخطوات التالية⁽¹⁴⁾:

أولاً: اختيار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى للمتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد $UECM$ ، وذلك وفقاً لأقل قيمة من مجموعة من المعايير أشهرها معيار $Akaike$ (1973: AIC) ومعيار $Schwarz$ (1978: SC) وكذا معيار $Hannan-Quinn$ (1979: Q). وفي حالتنا هناك خمسة نماذج لكننا سنركز على صيغة معدل التضخم، ويكتب نموذج $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4)$ على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta INF = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i} \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i} \Delta IM2_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{3i} \Delta ITCr_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \beta_{4i} \Delta ITR_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^{q_4-1} \beta_{5i} \Delta IDB_{t-i} + \phi_1 IINF_{t-1} + \phi_2 IM2_{t-1} \\ + \phi_3 ITCr_{t-1} + \phi_4 ITR_{t-1} + \phi_5 IDB_{t-1} \\ + u_t \end{aligned} \quad (8)$$

ثانياً: استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج $UECM$.

ثالثاً: اختبار المعنوية الكلية للنموذج المحصل بواسطة اختبار Wald (إحصائية F) ذات التوزيع الغير معياري، والتي تحسب وفقاً للعلاقة التالية:

$$F = \frac{(SSRR - SSRU)/M}{SSRU/N - K} \quad (9)$$

حيث: SSRR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد.

SSRU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد.

M: عدد معلمات النموذج المقيد. K: عدد معلمات النموذج الغير مقيد

N: حجم العينة.

تنص فرضية العدم لهذا الاختبار على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي فإن الفرض البديل يتضمن وجود تكامل مشترك، وتصاغ الفرضيات كالتالي:

$$H_0: \phi_1 = \phi_2 = \phi_3 = \phi_4 = \phi_5 = 0$$

$$H_1: \phi_1 \neq \phi_2 \neq \phi_3 \neq \phi_4 \neq \phi_5 \neq 0$$

رابعاً: مقارنة إحصائية F المحسوبة مع إحصائية F الجدولة والمحسوبة من قبل Pesaran et al(2001) حيث هناك قيمتين حرجيتين، تفترض قيمة الحد الأدنى أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0)، أما قيمة الحد الأعلى فتفترض استقرار المتغيرات عند الفروق الأولى I(1). ويكون القرار الإحصائي كالتالي:

- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل)؛
- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأعلى الجدولة فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛
- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى الجدولتين فإن النتائج تكون غير محددة، أي عدم القدرة على تحديد وجود أو عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

المحور الثالث: نتائج القياس

قبل القيام بعملية القياس وباعتبار أن متغيرات الدراسة منها ما يأخذ قيماً حقيقية ومنها ما يأخذ نسباً مئوية فإننا نقوم بإدخال اللوغاريتم على هذه المتغيرات وذلك لتحقيق التجانس بينها، ونظراً لاستحالة إدخال اللوغاريتم على المتغير (عجز/فائض الموازنة) باعتبار وجود قيم سالبة في هذه السلسلة فقد قمنا بمعالجة المشكل وفق طريقة "ترجمة القيم ثم تحويلها" (Translate, then Transform)⁽¹⁵⁾

والتي يمكن تطبيقها من خلال إضافة قيمة ثابتة للبيانات قبل تطبيق التحويل الذي يأخذ الشكل $\log(y+a)$ ، حيث:

y : القيم التي يأخذها المتغير.

a : القيمة الثابتة.

وتأخذ القيمة الثابتة " a " المقدار التالي: $a=b-\min(y)$

حيث: b : عدد صغير عادة ما يأخذ القيمة 1.

$\min(y)$: أقل قيمة تأخذها السلسلة Y .

وبعد اجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية للوغاريتم المتغيرات محل الدراسة كانت النتائج كالتالي:

الجدول (2): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة

المتغير	الاختبار	اختبار (ADF)				اختبار (PP)			
		عند المستوى I(0)		عند الفرق الأول I(1)		عند المستوى I(0)		عند الفرق الأول I(1)	
		القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة المحسوبة	الاحتمال
LINF		-1.313	0.167	-7.512	0.000	-1.098	0.239	-7.512	0.000
LM2		-1.093	0.240	-5.184	0.000	-0.975	0.285	-4.964	0.000
LTR		-1.292	0.175	-2.265	0.026	-1.373	0.153	-5.325	0.000
LTCr		1.248	0.941	-8.343	0.000	1.384	0.954	-7.956	0.000
LDB		-1.046	0.258	-3.585	0.001	-1.052	0.255	-3.497	0.001

*Mackinnon (1996) one-sided p-values

Null Hypothesis: series has a unit root

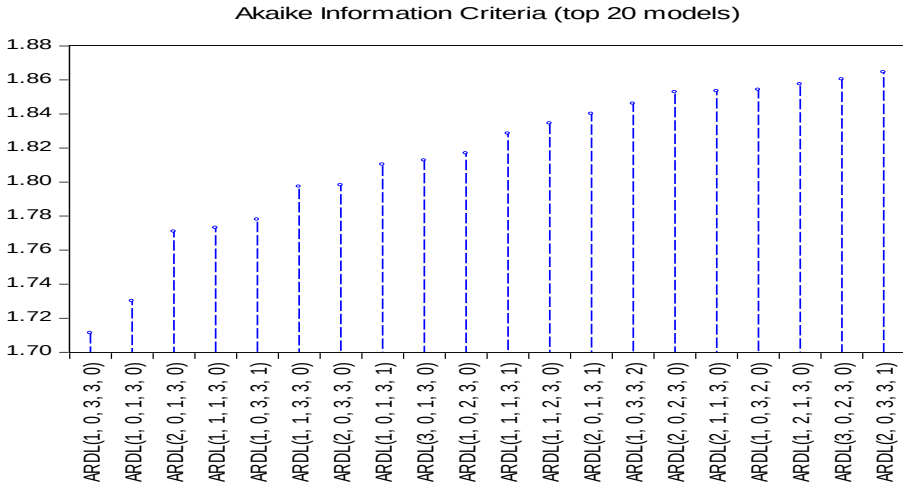
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج "Eviews 9.5".

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن كل سلاسل المتغيرات LINF، LM2، LTR، LTCr و LDB تستقر عند الفروق من الدرجة الأولى لأن الاحتمال المقابل للإحصائية عند المستوى أكبر من حد المعنوية 0.05، وهو أقل من ذلك عند الفرق الأول في كلا الإختبارين (ADF) و (PP)، وبالتالي هناك احتمال لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

تقدير نموذج **UECM-ARDL**:

قبل القيام بعملية التقدير للمعادلة (8) وينبغي تحديد فترة الإبطاء المثلى وذلك وفقا للمعايير المذكورة سابقا، وكانت النتائج تبين أن أفضل نموذج إبطاء ARDL (1,0,3,3,0)، وذلك كما هو مبين في الشكل (2):

الشكل (2): فترة الإبطاء المثلى (LINF كمتغير تابع)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج "Eviews 9.5".

وبالتعويض في العلاقة (8) نحصل على:

$$\begin{aligned} \Delta INF = & \alpha_0 + \beta_{31} \Delta ITCr_t + \beta_{32} \Delta ITCr_{t-1} + \beta_{33} \Delta ITCr_{t-2} \\ & + \beta_{41} \Delta ITR_t + \beta_{42} \Delta ITR_{t-1} + \beta_{43} \Delta ITR_{t-2} \\ & + \phi_1 IINF_{t-1} + \phi_2 IM2_{t-1} + \phi_3 ITCr_{t-1} + \phi_4 ITR_{t-1} \\ & + \phi_5 IDB_{t-1} + u_{1t} \end{aligned} \quad (10)$$

وبعد إجراء عملية التقدير لنموذج UECM وإجراء اختبار Wald (إحصائية F) للتكامل

المشترك بين المتغيرات كانت النتائج كالتالي:

الجدول (3): نتائج اختبار Wald (إحصائية F) للتكامل المشترك بين المتغيرات

ARDL Bounds Test
Date: 01/24/17 Time: 17:09
Sample: 1993 2015
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.397990	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9.5)

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن قيمة (إحصائية F) تقع بين قيمتي الحد الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية 1% و 5%، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد وجود أو عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما عند مستوى معنوية 10% فنلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، وبالتالي فإننا نرفض فرضية عدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وباعتبار أن المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة (1) فإننا نستطيع التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل باستخدام اختبار "Johansen"، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (4): نتائج اختبار "Johansen" للتكامل المشترك بين المتغيرات

Johansen Cointegration Test

Date: 01/23/17 Time: 13:47
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LINF LM2 LTCR LTR LDB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.808107	86.98048	69.81889	0.0012
At most 1	0.719382	47.36088	47.85613	0.0556
At most 2	0.329604	16.86258	29.79707	0.6502
At most 3	0.227137	7.265285	15.49471	0.5470
At most 4	0.044066	1.081598	3.841466	0.2983

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9.5)

يتضح من خلال الجدول (4) أن قيمة λ_{trace} هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وكذلك عند مستوى 1% حسب الاحتمال المقابل لهذه الإحصائية، مما لا يدع مجالاً للشك

وجود علاقة تكامل مشترك بشعاع واحد $r = 1$ ، وعليه فإننا سنقوم بقياس مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (5): مقدرات معلمات المدى الطويل (حالة المتغير التابع LINF)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	-0.223374	0.261252	-0.855012	0.4108
LTCR	1.157220	2.165288	0.534441	0.6037
LTR	1.871468	0.532953	3.511504	0.0049
LDB	-0.907056	0.736573	-1.231454	0.2438
C	-4.721851	9.784296	-0.482595	0.6388

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9.5)

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن معامل نسبة التغير في المعروض النقدي يرتبط بإشارة سالبة مع معدل التضخم وهي نتيجة غير مقبولة اقتصاديا ولا إحصائيا حيث بينت إحصائية "استودنت" عدم معنوية هذه المعلمة، أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فنجد أنه يرتبط بعلاقة طردية مع معدل التضخم وهي نتيجة تناقض النظرية الاقتصادية كما أنها مرفوضة إحصائيا حسب إحصائية "استودنت"، وفيما يخص سعر إعادة الخصم فنجد أن العلاقة بينه وبين معدل التضخم هي علاقة طردية وكانت مقبولة إحصائيا إلا أنها غير مقبولة حسب النظرية الاقتصادية، وبالنسبة للمتغير عجز/فائض الموازنة فإنه حسب النتائج تربطه علاقة عكسية مع معدل التضخم وهي مقبولة اقتصاديا، وبعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL كانت النتائج كالتالي:

الجدول (6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Original dep. variable: LINF				
Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 3, 0)				
Date: 01/24/17 Time: 17:14				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 23				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2)	-0.219445	0.172330	-1.273404	0.2291
D(LTCR)	-9.142841	1.720516	-5.313701	0.0002
D(LTCR(-1))	0.184912	3.154767	0.058614	0.9543
D(LTCR(-2))	-1.838977	0.853714	-2.154092	0.0543
D(LTR)	3.844153	0.861286	4.463271	0.0010
D(LTR(-1))	1.731868	0.736012	2.353044	0.0383
D(LTR(-2))	1.482312	0.683701	2.168072	0.0530
D(LDB)	-1.195620	0.582726	-2.051771	0.0648
CointEq(-1)	-1.071438	0.210758	-5.083732	0.0004
Cointeq = LINF - (-0.2234*LM2 + 1.1572*LTCR + 1.8715*LTR - 0.9071*LDB - 4.7219)				

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9.5)

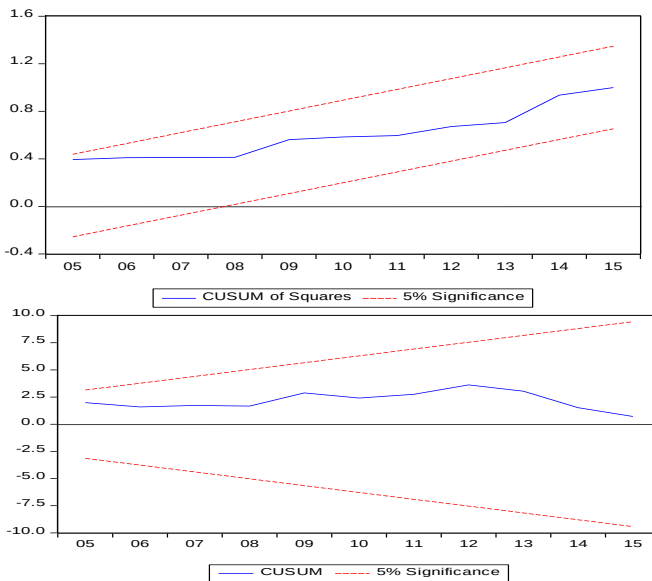
يمثل معامل حد تصحيح الخطأ قوة جذب نحو التوازن طويل المدى، ومن خلال الجدول (6) نلاحظ أنه ذو إشارة سالبة كما أنه ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% وحتى عند 1%، وهذا ما يؤكد

وجود علاقة توازنية طويلة المدى. ومن خلال النتائج التي أفرزها نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ أنها لا تختلف كثيراً عن نموذج المدى الطويل إلا أثر المتغير سعر الصرف الحقيقي، حيث تربطه مع معدل التضخم علاقة عكسية في المدى القصير وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة لبقية المتغيرات فقد وافقت نتائج نموذج المدى الطويل حيث أن العلاقة بين التغير في المعروض النقدي و معدل التضخم هي علاقة عكسية وهي متناقضة مع النظرية الاقتصادية، وكذلك بالنسبة لمعدل إعادة الخصم حيث تربطه علاقة طردية مع معدل التضخم وهو غير مقبول اقتصادياً، أما عجز الموازنة فتربطه علاقة عكسية مع معدل التضخم وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):

لغرض التأكد من صلاحية النموذج لكل الفترة نقوم باستخدام بعض الإختبارات الإحصائية ومن أشهرها اختبار (CUSUM) و (CUSUM of Squares). حيث اقترح Brown- Dublin Evans (1975) هذا الإختبار الذي يوضح وجود تغير هيكلي في النموذج، وكذا مدى انسجام المعلومات طويلة الأمد مع المعلومات قصيرة الأمد⁽¹⁶⁾، وبعد إجراء الإختبار على النموذج كانت النتائج كالتالي:

الشكل (3): اختبار CUSUM و CUSUMSQ للتغير الهيكلي في النموذج (المتغير التابع (LINF)



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9.5)

من خلال الشكل (3) نلاحظ أن كل من اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ) يبينان استقرار النموذج على المدى الطويل، أي عدم حدوث تغير هيكلي وانسجام نتائج المدى الطويل مع نتائج المدى القصير، حيث أن كل من الإحصائيتين تعبران داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الخلاصة:

يعد التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا حيث تعاني منه الكثير من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، ويختلف علاج هذه الظاهرة باختلاف أسبابها وظروف الحالة الاقتصادية للبلد المعني، لكن هناك شبه إجماع من معظم الاقتصاديين على نجاعة السياسة النقدية في مكافحة التضخم أين تم توجه كثير من الدول إلى اعتماد سياسة استهداف التضخم وذلك من أجل السيطرة على الحركة التضاعدية للأسعار، لكن نجد أنه من الممكن فشل هذا المسعى في ظل إتباع سياسة مالية توسعية، لذلك وجب الدمج بين سياستين نقدية ومالية انكماشية، وهذا ما حاولنا تطبيقه في دراستنا هذه معتمدين على أهم المتغيرات النقدية والمالية المتاحة، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- يتمثل أهم علاج لمشكلة التضخم في اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية التقشفية، والتي تهدف في مجموعها إلى تخفيض حجم السيولة في النشاط الاقتصادي والتأثير على حجم الطلب الكلي؛

- من خلال اختبار "Wald" للتكامل المشترك بين المتغيرات وكذا اختبار "Johansen" يتبين وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات النقدية والمالية والتضخم في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى؛

- نظريا تعتبر زيادة كمية النقود الدافع الرئيسي لارتفاع الأسعار وذلك حسب النظرية الكمية، لكن الجانب التطبيقي لحالة الاقتصاد الجزائري يبين عكس ذلك أين كانت العلاقة بينهما عكسية في الأجلين الطويل والقصير؛

- يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة طردية مع معدل التضخم في المدى الطويل وهو يناقض النظرية الاقتصادية، أما في المدى القصير فتربطهما علاقة عكسية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالنسبة لسعر إعادة الخصم فتربطه علاقة طردية مع معدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير وهو ما يناقض النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بعدم اعتماد السلطات النقدية لهذه الأداة واستبدالها بسياسة الإحتياطي القانوني والتي لم ندرجها في النموذج لتعذر الحصول على المعطيات؛

- بالنسبة لوضعية الموازنة (عجز/ فائض) فقد دلت النتائج على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل التضخم وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

من خلال النتائج المتحصل عليها نستطيع القول أن التضخم في الجزائر ليس تضخما نقديا وإنما هو تضخم راجع لأسباب هيكلية كضعف الجهاز الإنتاجي، وخارجية نتيجة للتبعية الشديدة للاقتصاد الوطني للاقتصاد العالمي مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وبالتالي نكون أمام مشكلة التضخم المستورد. إن خاصية الاقتصاد الجزائري المعتمد بالأساس على موارد ميزانية الدولة كمصدر تمويل، يجعل من السياسة المالية القناة المثلى التي تلجأ إليها الدولة في ضبط معدل التضخم وهذا مقارنة بأدوات السياسة النقدية.

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها يمكن طرح مجموعة من التوصيات لمعالجة مشكلة التضخم:

- ضرورة اتباع سياسة اقتصادية متكاملة تتضمن مزيجا من السياسات النقدية والمالية لضبط مستوى التضخم مع الأخذ في الحسبان الأثر المتوقع على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ولا يكون ذلك إلا من خلال الاهتمام بالدراسات القياسية والاستشرافية التي تمكن من إعطاء نظرة عن السلوك المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية؛

- يعتبر تحقيق استقرار الأسعار الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، ولذلك يجب تمكينها وإعطائها مكانتها ضمن السياسات الاقتصادية من خلال ضمان استقلالية البنك المركزي والعمل على إحداث أسواق مالية ونقدية متطورة؛

- ضرورة التحكم في أدوات السياسة المالية خاصة الإنفاق العام وتوجيهه نحو المشاريع الاستثمارية وترشيد الإنفاق الاستهلاكي؛

- العمل على تنويع وعصرنة الجهاز الإنتاجي لضمان تغطية أكبر نسبة من الطلب في الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف التقليل من الواردات التي قد تكون من أهم أسباب التضخم (التضخم المستورد).

الإحالات والمراجع:

(1) رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ط 1، دار زهران، عمان، الأردن، 2010، ص 163.

(2) غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 29-30.

(3) دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 33-34.

(4) محمد القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط 1، دار غيداء للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 208.

(5) غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(6) المرجع السابق، ص 54.

(7) Borbonnais, R, Terraza, M, "Analyse des séries temporelles", Dunod, Paris, 2010, P 84.

(8) Taladidia Thiombiano, "Econométrie des séries temporelles cours et exercices, L'Harmattan", Paris, 2008, P 223.

(9) Peter C. B. Phillips, Pierre Perron, "Testing for a unit root in time series regression", Biométrie (1988), 75, 2, PP 335-346.

(10) Borbonnais, R, "Econométrie Manuel et exercices corrigés", 7^{ed}, Dunod, Paris, 2009, P 235.

(11) R. F. Engle ; C.W.J. Granger, "Co-Integration and Error correction : Representation", Estimation, and Testing, Econometrica, Vol.55, No.2, (Mar., 1987), PP 251-276.

(12) Soren JOHANSEN, "Statistical analysis of Cointegration Vectors", Joral of Economic Dynamics and Control, Vol.12, PP 231-254.

(13) M. H. Pesaran, R. J. Smith, Yongcheol Shin, "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3, 2001, pp. 289-326.

(14) دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، "دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 1-26.

(15) عبد اللطيف حسن شومان، علي حسن، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 9، 2013، ص 174-210.

(16) Rick Wicklin, Log Transformation: How to Handle Negative Data Values?, SAS, 06/01/2017 at 19:00, via the Website : <http://saslist.com/blog/2011/04/27/log-transformations-how-to-handle-negative-data-values/>